الأمم المتحدة

A/72/214

الجمعية العامة

Distr.: General
25 July 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة

متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام

موجز

عملا بقرار الجمعية العامة ٧١/٢٢٥، يبحث هذا التقرير في متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). وهو يتضمن سردا تحليليا يتناول جملة أمور منها تنفيذ أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تم تحديدها في المسار ومختلف المواضيع التي تم إبرازها في القرار، بما في ذلك الأنشطة التي تضطلع بها الدول الأعضاء وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية المعنية، حسب الاقتضاء، مع مراعاة العمل الذي تضطلع به مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى جميع المنظمات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة.

* A/72/150

17-12657 (A) 110817 170817

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – أقرت الجمعية العامة إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وهي الوثيقة الختامية الرسمية المنبثقة عن المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية (مؤتمر ساموا)[(١)]، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (انظر القرار ٦٩/١٥). وفي قرارها الذي اعتمدته في الدورة نفسها عن متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس (انظر القرار ٦٩/٢١٧)، أكدت الجمعية الوثيقة الختامية من جديد، وأشارت في جملة أمور إلى أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة الواردة في الوثيقة، وشددت على الحاجة إلى كفالة فعالية تنفيذها ورصدها ومتابعتها. وكررت الجمعية هذا التأكيد وهذه الدعوة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ (انظر القرارين ٧٠/٢٠٢ و ٧١/٢٢٥).

٢ – وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠/١) التي تتضمن سبعة عشر هدفا من أهداف التنمية المستدامة تمثل التطلعات العالمية، وتشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة التي تنطبق عالميا على كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وما فتئت الجمعية العامة منذ ذلك الحين تشير باطراد إلى أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المحددة في مسار ساموا وفي خطة عام ٢٠٣٠، وتدعو مرارا وتكرارا إلى تنفيذها ورصدها ومتابعتها على نحو يتسم بالفعالية (انظر القرار ٧٠/٢٠٢، الفقرتين ٢ و ٤؛ والقرار ٧١/٢٢٥، الفقرتين ٢ و ٥).

٣ – وينقسم هذا التقرير إلى أربعة فروع رئيسية، إضافة إلى مقدمة موجزة وخاتمة. ويعرض الفرعان الثاني والثالث سردا للتقدم المحرز نحو مواصلة تنفيذ مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠ بما في ذلك، من بين أمور أخرى، تنفيذ الالتزامات والشراكات التي أعلن عنها في مؤتمر ساموا. كما يتضمن السرد الأنشطة الموجهة إلى معالجة أوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية وأولوياتها، والأنشطة التي تهدف إلى إدماج أو تعميم مراعاة مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠ في السياسات وأطر التعاون الإنمائية الوطنية والإقليمية. ويقدم التقرير مزيدا من التفاصيل عن أنشطة الرصد والمتابعة المضطلع بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولدى إعداد هذا التقرير، التمست الأمانة العامة من الدول الأعضاء وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة واللجان الإقليمية ذات الصلة ومن المنظمات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية الحصول على معلومات عن طريق الاستبيانات، في جملة وسائل أخرى. وكانت المساهمة الوحيدة من الدول الأعضاء مقدمة من جمهورية ناورو[(٢)].

---

(١) A/CONF.223/10، الفصل الأول، القرار ١.

(٢) وردت إسهامات من شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، وشعبة السكان، وشعبة التنمية المستدامة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة؛ ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومنظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة (الفاو)؛ ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ والاتحاد الدولي للاتصالات؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)؛ والمنظمة العالمية للملكية الفكرية؛ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ ومركز التجارة الدولية؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ وأمانة اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم؛ وصندوق النقد الدولي؛ والمنظمة الدولية للهجرة؛ والوكالة الدولية للطاقة

٤ - وبمجرد عد المجالات المواضيعية التي تم في إطارها الإبلاغ عن الاضطلاع بأنشطة في الفترة الحالية، يُتوصل إلى الشكل التالي أدناه. وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان النشاط ذا صلة بأكثر من موضوع واحد، فقد أُدخل في إطار كلا الموضوعين.

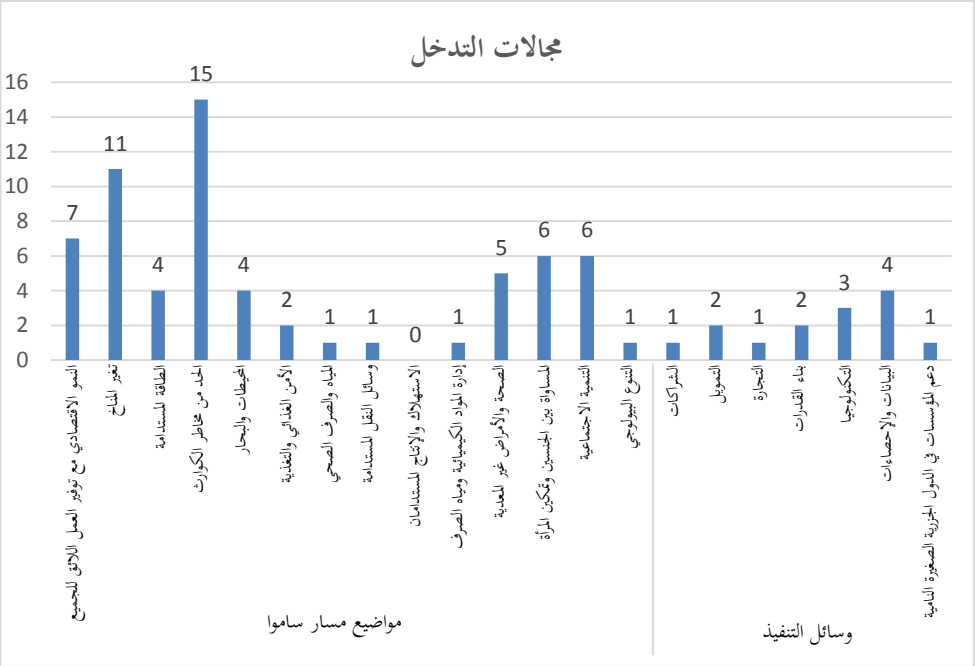

ثانيا - تنفيذ مسار ساموا

٥ - يتناول هذا الفرع بالتفصيل مختلف الأنشطة والمبادرات المضطلع بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ مسار ساموا. ويبحث في المسائل الواردة في القرار ٧١/٢٥٥.

ألف - الشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية

٦ - ليس التعاون وإقامة الشراكات مفهومين جديدين في الأمم المتحدة، لكن طريقة الاستفادة من الشراكات لتيسير تنفيذ مسار ساموا وأهداف التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية ما فتئت تعكس تحولا يمكن أن يوفر نموذجا للجهود الإنمائية المتعددة الأطراف. ويجري أدناه تناول المشاعر التي أُبرزت في الفقرة ٣ من القرار ٧١/٢٥٥. وفي عام ٢٠١٥، قامت الجمعية العامة، عملا بالفقرة ١٠١ من مسار ساموا، بإنشاء إطار الشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر القرار ٧٠/٢٠٢، الفقرة ١١)، لرصد وكفالة التنفيذ الكامل للتعهدات والالتزامات وتشجيع متابعة الشراكات القائمة من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة، بما في ذلك الشراكات التي أعلنت في مؤتمر ساموا[٣]، وللتشجيع على إقامة شراكات جديدة حقيقية ودائمة من أجل التنمية

المتجددة؛ وفريق الأمم المتحدة القطري لآسيا والمحيط الهادئ؛ ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ وأمانة الكومنولث؛ ومن حكومة ناورو.

(٣) يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن هذه الشراكات، بما فيها المستجدات في الرابط التالي: http://www.sids2014.org/partnerships.

المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتألف إطار الشراكات من لجنة توجيهية؛ وحوار عالمي سنوي لأصحاب المصالح المتعددين، ونموذج للإبلاغ عن الشراكات؛ وتنظيم جلسات حوارية بشأن إقامة الشراكات على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٧ - وأصدرت اللجنة التوجيهية لشراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية[٤] بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، منشورا بعنوان: ''الشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية ٢٠١٦''[٥] تم تكريسه في جملة أمور، لاستعراض شراكات مختارة من بين الشراكات الثلاثمائة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي أعلنت في مؤتمر ساموا. كما قامت اللجنة، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بوضع وإصدار ''نموذج الإبلاغ الموحد'' واستخدامه لجمع المعلومات المستجدة عن هذه الشراكات. ويمكن الاطلاع على الوصف الكامل لكل تقرير مرحلي، بما في ذلك وصف تفصيلي للشراكات، في الرابط التالي: http://www.sids2014.org/partnership/reports/.

٨ - وعلى الرغم من أن المنشور يظهر أن معظم الشراكات التي تم تقييمها تسير في الطريق الصحيح، فإن الصعوبات التي توصف أكثر من غيرها تتصل بما يلي: كفاية التمويل واستدامته؛ وزيادة تكاليف المعاملات والسفر المرتبطة بالمسافة والبعد؛ والقيود المتعلقة بالاتصالات، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى الإنترنت وإمكانية الاتصال؛ والاختلافات والحساسيات الاجتماعية - الثقافية؛ والحواجز اللغوية؛ وبعض المخاطر السياسية الخاصة ببلدان معينة، مثل التغير في الحكم وحالات عدم اليقين السياسي السائد قبل الانتخابات الوطنية وبعدها. وقد تبين من المنشور أن الشراكات الناجحة كثيرا ما تعتمد على المشاركة الواسعة النطاق والمجدية من جميع قطاعات المجتمع والمجتمعات والشعوب المجاورة. وعقدت اللجنة التوجيهية اجتماعين رسميين خلال الفترة المشمولة بالتقرير وجرى الحوار العالمي السنوي الثاني لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٩ - وبادر مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بمجموعة من الأنشطة المتعلقة بالنهوض بالقطاع الخاص، فضلا عن إعداد نماذج للشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، وواصل تفعيل شبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة[٦]، وهي منبر ومركز موارد على الإنترنت يهدف إلى تحسين الروابط بين كيانات القطاع الخاص على الصعيدين الوطني والإقليمي للدول الجزرية الصغيرة النامية ومؤسسات الأعمال العالمية وسائر أصحاب المصلحة المعنيين. وتسهم الشبكة في تعزيز تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، والتعلم من الأقران فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وبينها وبين المجتمع العالمي، وتعزيز التعاون بين منظمات القطاع الخاص على الصعيد الإقليمي.

١٠ - وواصل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) تعزيز ترتيباته المتعلقة بالشراكة مع أكثر من ١٧ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما مع المؤسسات الوطنية ذات

(٤) ترأسها إيطاليا وملديف.

(٥) متاحة من https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2364Publication%202016%20read.pdf.

(٦) انظر https://sidsgbn.org/.

الصلة المسؤولة عن الإسكان أو التنمية الحضرية/العمرانية[٧]. وتم دعم الأنشطة المضطلع بها في إطار مبادرات الشراكة هذه بتمويل من المفوضية الأوروبية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وجمعية الصليب الأحمر الأمريكي ومبادرة تحالف المدن. ولدى موئل الأمم المتحدة شراكات مباشرة مع ما يزيد على ٥٠ مدينة ويقيم شراكات مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، بما فيها الشبكة الكاريبية للإدارة الحضرية وإدارة الأراضي، والرابطة الكاريبية للمخططين، وشبكة رابطات الحكم المحلي في جزر المحيط الهادئ، وجامعة جزر الهند الغربية.

١١ - ويساهم برنامج جزر المحيط الهادئ التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في الشراكات الثماني من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية التي أُعلن عنها في مؤتمر ساموا وهي: الشراكة من أجل العمل بشأن المياه المأمونة والصرف الصحي في منطقة المحيط الهادئ؛ والشراكة من أجل أمن مياه الجزر المرجانية في المحيط الهادئ؛ والمجلس الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ لتوفير الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة؛ وبرنامج حماية الأطفال من العنف وإساءة المعاملة والاستغلال في منطقة المحيط الهادئ؛ وبرنامج الارتقاء بصحة الأمهات والمواليد الجدد والأطفال في منطقة المحيط الهادئ؛ ومكتب فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها في منطقة المحيط الهادئ؛ والشراكة الإطارية لتنمية الشباب في منطقة المحيط الهادئ؛ وبرنامج دعم التثقيف الجنسي الشامل في منطقة المحيط الهادئ[٨].

١٢ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ الالتزامات والشراكات المعلن عنها في مؤتمر ساموا والانخراط فيها. ومن أمثلة هذه الالتزامات مشروع الشراكة بين اليابان ومنطقة البحر الكاريبي بشأن تغير المناخ، والمشروع الإقليمي لبناء القدرة على مواجهة الكوارث في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، ومشروع التكيف مع تغير المناخ في منطقة المحيط الهادئ، وبرنامج بناء القدرة على مواجهة المخاطر، منطقة المحيط الهادئ، وبرنامج تشويسول المتكامل بشأن تغير المناخ، وبرنامج تعميم الخدمات المالية لمنطقة المحيط الهادئ.

١٣ - تعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان، بصفته رئيس الفريق العامل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بالشباب، مع جماعة المحيط الهادئ، ومجلس شباب بلدان المحيط الهادئ، وأمانة الكومنولث، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل إصدار النسخة المقبلة من ”*تقرير حالة شباب منطقة المحيط الهادئ*“[٩].

١٤ - ودخلت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في شراكة مع الجماعة الكاريبية والمعهد الكاريبي للموارد الطبيعية، وجماعة المحيط الهادئ المعنية بالمسائل المتعلقة بمجالات الأمن الغذائي والتغذوي، والحراجة، وتحسين القدرات بشأن تكنولوجيات الإنتاج المعززة. وتشمل الأمثلة على هذه الشراكات حفظ مصائد الأسماك في منطقة البحر الكاريبي الكبرى من خلال لجنة مصايد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، والإطار العالمي للخدمات

(٧) انظر http://open.unhabitat.org/project/41120-2384/.

(٨) انظر https://www.unicef.org/pacificislands/.

(٩) انظر www.unicef.org/pacificislands/State_of_the_Pacific_Youth_Report_web.pdf.

المناخية للدول الجزرية الصغيرة النامية، والشراكة العالمية من أجل المحيطات، والشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية، وتحالف المحيط الهادئ من أجل الاستدامة.

١٥ - وواصلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تنفيذ العديد من الشراكات التي تم الإعلان عنها أثناء مؤتمر ساموا، بما في ذلك مركز المحيط الهادئ للتراث؛ وتعزيز التراث في منطقة المحيط الهادئ؛ ومشروع رصد الشواطئ - وهو مرصد عالمي للبيئات المتغيرة في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وسد الفجوة: دفع عجلة الشراكات من أجل برنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة؛ وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل بناء القدرات في مجال العلوم.

١٦ - وما فتئ الاتحاد الدولي للاتصالات يتعاون مع شركائه وأصحاب المصلحة من أجل التغلب على التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية ذات النطاق العريض بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٧ - وواصلت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) مبادرات الشراكة مع مختلف المنظمات، بما في ذلك مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ومبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ووكالة التنمية النمساوية؛ ومنظمة التجارة العالمية؛ فضلا عن القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، من أجل تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على بناء التعاون مع المؤسسات المالية الإنمائية المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية، ومع شركات القطاع الخاص. ومن الأمثلة على هذه الجهود إنشاء شبكة من المراكز الإقليمية للطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، ومنطقة المحيط الهادئ، وأفريقيا، ومنطقة المحيط الهندي، بالتعاون مع مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والجماعة الكاريبية، وجماعة المحيط الهادئ.

١٨ - وتقيم المنظمة العالمية للملكية الفكرية شراكات مستمرة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال الملكية الفكرية العالمية وقواعد البيانات والمعارف التقليدية للشعوب الأصلية والتعبيرات الثقافية التقليدية، وتقارير واقع البراءات ومراكز دعم التكنولوجيا والابتكار.

١٩ - وقامت لجنة التجارة الدولية، من خلال مساعدة تمويلية مقدمة من وزارة الخارجية والتجارة الأسترالية، بالشراكة مع الحكومات والقطاع الخاص في منطقة المحيط الهادئ، بتنفيذ برنامج تمكين النساء والفتيات في منطقة المحيط الهادئ[(١٠)]، الذي يرمي إلى زيادة فرص الدخل والعمالة للمرأة. كما أطلقت لجنة التجارة الدولية شراكة جديدة مع eBay بهدف تعزز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر في البلدان الجزرية الصغيرة النامية على المشاركة في التجارة الرقمية العالمية.

٢٠ - وقام المكتب المتعدد البلدان بمنطقة البحر الكاريبي التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بتوقيع مذكرة تفاهم مع الجماعة الكاريبية للتعاون بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأهداف التنمية المستدامة، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، ومنهاج عمل بيجين، ومبادئ تمكين المرأة. وتسعى مذكرة التفاهم إلى تحسين بيانات وإحصاءات الأبعاد الجنسانية وتحليلها في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي، وتعزيز قدرات أعضاء الجماعة الكاريبية على

(١٠) انظر http://dfat.gov.au/geo/pacific/development-assistance/pages/gender-equality-pacific-regional.aspx.

تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الأصعدة الدولي والإقليمي والوطني.

٢١ - وركز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جهوده على تعزيز التعاون/التنسيق على الصعيد الإقليمي والتأهب في مجال الشؤون الإنسانية في منطقة البحر الكاريبي وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٢٢ - وواصلت المنظمة الدولية للهجرة تنفيذ مشروعها العالمي بشأن ”الهجرة والبيئة وتغير المناخ: أدلة من أجل السياسات“، وهو التزام يشمل أربع دول جزرية صغيرة نامية (بابوا غينيا الجديدة، والجمهورية الدومينيكية، وموريشيوس، وهايتي)، وركزت على مسألة أوجه الضعف والمناخ والهجرة.

٢٣ - وأفادت جمهورية ناورو بأن خريطة الطريق الخاصة بها في مجال الطاقة للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠[(١١)] قد وُضعت واعتمدت بمساعدة شركاء التنمية، بما في ذلك مبادرة منارات الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تنفذها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لحكومة ناورو عن طريق مسح أولويات القطاعات الحكومية بما يتواءم مع غايات أهداف التنمية المستدامة وتقييم البيانات الوطنية الأساسية ومع مسح مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، يهدف مشروع من القمة إلى القاعدة في ناورو إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، ويعزز القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ ويحسن سبل العيش.

باء - التنفيذ والدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية

٢٤ - يعالج هذا الفرع المسائل الواردة في الفقرات ٤، و ٧، ومن ٩ إلى ١٢ من قرار الجمعية العامة ٧١/٢٢٥.

١ - معالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية وأولوياتها

٢٥ - يرد أدناه وصف للأنشطة والحلول التي تهدف إلى معالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية وأولوياتها بقدر ما تتعلق بالفقرة ٤ من القرار ٧١/٢٢٥.

٢٦ - ولا يزال القلق إزاء عواقب التغير البيئي يتصدر قمة جدول الأعمال الدولي، مهيئا المجال، في أعقابها لتجديد الاهتمام بالعلاقات المترابطة والمركبة بين السكان والبيئة والتنمية. وإدراكا لهذه الحقيقة، أصدرت شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لوحة جدارية بيانية للأمم المتحدة عن السكان والبيئة والتنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، تضمنت عدة مؤشرات ديمغرافية ومجموعة مختارة من المؤشرات الاقتصادية والبيئية. وتقوم الشعبة بإصدار هذه البيانات واللوحة الجدارية البيانية كل سنتين في منشور *التوقعات السكانية في العالم*[(١٢)].

٢٧ - وتنفذ وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في إطار الشريحة التاسعة من حساب التنمية، مشروعا يهدف إلى تقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية في رصد تنفيذ مسار ساموا، وتقييم الأداء القطري في مجال تعزيز القدرة على الصمود من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويسعى المشروع، الذي يجرى تنفيذه في ٧ دول جزرية صغيرة نامية، إلى تدريب الدول

(١١) انظر http://prdrse4all.spc.int/system/files/second_draft_nauru_energy_road_map_v6_0.pdf.

(١٢) https://esa.un.org/unpd/wpp/.

المشاركة على إعداد ”نبذة قطرية بشأن الضعف والقدرة على الصمود“. وتقدم هذه النبذة تقييما عدديا على مقياس من ١ إلى ٥ لتقييم مواطن الضعف والقدرة على الصمود. وينتهي هذا المشروع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. كما قامت الإدارة، من خلال الوحدة، وبالتعاون مع البنك الدولي، واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بتنظيم ملتقى للممارسين في مجال الصمود في مواجهة مخاطر الكوارث في الدول الجزرية الصغيرة النامية، على هامش المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث المعقود في كانكون، بالمكسيك في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وبالاستناد إلى الاجتماعين السابقين اللذين نظمهما البنك الدولي، تبادل الممارسون من الدول الجزرية الصغيرة النامية الخبرات والدروس المستفادة بالإضافة إلى إقامة الشبكات أثناء المنتدى[١٣].

٢٨ - وبناء على طلب صندوق النقد الدولي، تولى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تيسير حوار بين أعضاء مكتب تحالف الدول الجزرية الصغيرة والصندوق في واشنطن العاصمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، يسلط الضوء على العمل الذي يضطلع به صندوق النقد الدولي في مجال تعزيز القدرة على الصمود في الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما في مجالي الكوارث الطبيعية وتغير المناخ. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، شارك المكتب في حلقة عمل نظمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، لدعم وضع مشروع للتعاون التقني الأقاليمي للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويسعى المشروع إلى إظهار كيفية التصدي لعدد من تحديات التنمية المستدامة باستخدام التكنولوجيا النووية. كما شارك المكتب في منتدى الدول الصغيرة الذي ينظم بقيادة البنك الدولي، وهو منتدى لتبادل أفضل الممارسات، والدعوة لاستكشاف حلول جديدة، وتعزيز الشراكات، من أجل دعم الاستجابة الدولية على نحو يتسم بمزيد من الاتساق للتحديات الإنمائية الخاصة التي تواجه الدول الصغيرة، ومعظمها من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٩ - وشملت الأنشطة التي يضطلع بها مؤتمر الأمم المتحدة الأونكتاد للتجارة والتنمية عقد اجتماعات للخبراء الحكوميين الدوليين بشأن آثار تغير المناخ على النقل البحري، ولا سيما على الحاجة إلى تكييف القطاع البحري مع آثاره الضارة. وشملت الأعمال الأخرى ذات الصلة تقديم الدعم التقني إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي من خلال مشروع ممول من الشريحة التاسعة من حساب التنمية، يعالج آثار تغير المناخ على البنية الأساسية للنقل الساحلي. ويهدف المشروع، الذي ينفذ على مدى الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، إلى تعزيز قدرات مقرري السياسات والمسؤولين عن تخطيط النقل ومديري البنية الأساسية للنقل من أجل تحقيق جملة أمور منها فهم آثار تغير المناخ على البنية الأساسية للنقل الساحلي - ولا سيما الموانئ البحرية والمطارات - واتخاذ التدابير الملائمة لتكييف الاستجابة.

٣٠ - وواصل موئل الأمم المتحدة تنفيذ برنامجه التشاركي لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، وهو مشروع عالمي تموله المفوضية الأوروبية[١٤]. وشاركت اثنتا عشرة دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا المشروع الرامي إلى تعزيز قدرة مقرري السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة، الذين يعملون معا على

(١٣) انظر http://www.preventionweb.net/english/professional/policies/v.php?id=53439.

(١٤) انظر https://unhabitat.org/urban-initiatives/initiatives-programmes/participatory-slum-upgrading/.

تحسين الظروف المعيشية في الأحياء الفقيرة واستدامة المدن عن طريق تحليل السياسات، وتحسين الأحياء الفقيرة على مستوى المدن، وتطوير استراتيجية تعبئة الموارد، وتنفيذ المشاريع القائمة على المشاركة.

٣١ - وقدمت استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث الدعم لحكومتي غينيا - بيساو وكابو فيردي في تطوير نظم محاسبة الخسائر، كوسيلة لتحقيق الالتزامات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، ودعم التنمية الواعية بالمخاطر. كما نظم المكتب حلقة عمل لتدريب المدربين من أجل تنفيذ إطار عمل سينداي، عُقدت في موريشيوس في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٣٢ - وقامت وحدة التنمية المستدامة والكوارث التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتصميم دورة تدريبية شاملة بشأن منهجية اللجنة في مجال تقييم الكوارث، لتمكين البلدان من إجراء عمليات تقييم للأضرار في أعقاب وقوع كارثة، والتوعية بأهمية تحديد مواطن الضعف الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، القائمة منها والجديدة، والحد منها. وعُقدت دورتان تدريبيتان بشأن منهجية تقييم الكوارث في أوائل عام ٢٠١٧ لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي.

٣٣ - وتنفذ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروعا ممولا من الاتحاد الأوروبي يتعلق بتغير المناخ، يرمي إلى دعم وضع سياسات الهجرة/العمالة والاستراتيجيات المتعلقة بتغير المناخ. كما قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، ضمت مشاركين من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ بشأن تعزيز تقييم المخاطر المتعددة ونظم الإنذار المبكر والزراعة القادرة على الصمود في مواجهة الكوارث، بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى المتعلقة باختبار وإنشاء تكنولوجيا الغاز الحيوي في بلدان مختارة، وتقديم الدعم لوضع سياسات وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة وتعزيز القدرات الوطنية على إصدار البيانات والإحصاءات البيئية.

٣٤ - وعملت اليونيسيف على تنفيذ برامجها القطرية والمتعددة الأقطار في الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تغطي طائفة من المسائل التي تؤثر على الأطفال والقائمين برعايتهم، كالتعليم، والتغذية، والمياه والصرف الصحي، والصحة. ويغطي البرنامج ١٤ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ بميزانية قدرها ٧١٤ ٦٦١ ٧٩ دولار. ويشمل البرنامج المتعدد الأقطار لمنطقة شرق البحر الكاريبي ٨ دول جزرية صغيرة نامية بميزانية قدرها ٣١ مليون دولار. كما أولت اليونيسيف اهتماما خاصا لبناء القدرة على الصمود وإدارة مخاطر الكوارث والحد منها، التي تتصدى لمعالجة آثار التغير البيئي والمناخي على الأطفال.

٣٥ - وينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج عمل واسع النطاق يشمل عدة مجالات مواضيعية من مسار ساموا، وجهود منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا في مجال الشراكات والدعم المؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية، والرصد والمساءلة. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عضو فعال في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، التي تسعى إلى زيادة الوعي وتوسيع قاعدة الأدلة لإجراء حوار سياسي حول التمويل ”المناسب للغرض المنشود“ للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي مجال الحد من أخطار الكوارث، يجري تنفيذ مبادرة تجريبية لتقييم المخاطر في المناطق الحضرية. وتشمل

المبادرات في منطقة المحيط الهادئ برنامج القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر في منطقة المحيط الهادئ، وبرنامج القدرة على مواجهة الكوارث الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ، وبرنامج مشروع من القمة إلى القاعدة، وبرنامج الحوكمة.

٦ - وفيما يتعلق بالنفقات، أنفق البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٦ ما مجموعه ٢١٠,٦ مليون دولار في الدول الجزرية الصغيرة النامية، منها ٤٣,٦ مليون دولار في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة أفريقيا والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، و ٥٠,٥ مليون دولار أمريكي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، و ١١٢,٥ مليون دولار أمريكي في الدول في منطقة البحر الكاريبي. وأنفق البرنامج ما مجموعه ٤ ملايين دولار على المبادرات والأنشطة الإقليمية والعالمية. ويعرض الجدول ١ أدناه نفقات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١٦ المتعلقة بأولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية على النحو الذي تم تحديده في مسار ساموا.

نفقات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الأولويات المحددة في مسار ساموا لعام ٢٠١٦

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الأولويات المحددة في مسار ساموا	*النفقات*
النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمنصف	٢٦,٢
تغير المناخ	٣٥,٣
الطاقة المستدامة	١,٥
الحد من مخاطر الكوارث	١٦,٧
المحيطات والبحار والمياه والصرف الصحي والتنوع البيولوجي	٩,٨
معالجة النفايات	٩,٣
الصحة	٩,٦
المساواة بين الجنسين	١,٣
التنمية الاجتماعية	٤٩,٨
وسائل التنفيذ (بما في ذلك الشراكات والدعم المؤسسي)	١٠,١
أولويات غير محددة (بما في ذلك الحوكمة)	٢٦,٨
أولويات متعددة النتائج	١٤,٢
مجموع النفقات	**٢١٠,٦**

المصدر: كريغ هوك ”تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الدول الجزرية الصغيرة النامية: عرض عن دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الاستعراضات الطوعية الوطنية في الدول الجزرية الصغيرة النامية“. الذي قدم في مناسبة جانبية بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية على هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى (١٣ تموز/يوليه ٢٠١٧).

٣٧ - وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ لوضع السياسات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والعنف العائلي، وساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية على صياغة تقرير بشأن مبادرة تقييم قدرات الحد من

مخاطر الكوارث وتدريب مقدمي خدمات الصحة الإنجابية، كجزء من مجموعة الخدمات الأولية الدنيا لتقديم الخدمات الحيوية لإنقاذ حياة النساء والفتيات في حالات الطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، واصل الصندوق تقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية في معالجة العوائق ذات الصلة بالقدرات المتعلقة ببيانات تعداد السكان ووضع السياسات والبرامج السكانية الموجهة نحو الحد من التفاوتات في المجالات الصحي والاجتماعي – الاقتصادي والديمغرافي.

٣٨ – وشملت أنشطة منظمة الأغذية والزراعة: مشروعا لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على إدماج اعتبارات تغير المناخ في القطاعات الزراعية وإدماج الاعتبارات الزراعية في المساهمات المحددة وطنيا؛ وعقد حلقات عمل وطنية بشأن الاتفاق المتعلق بالتدابير التي تتخذها دول الميناء لمنع صيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه[١٥]؛ وتوفير الدعم التقني والمالي للدول الجزرية الصغيرة النامية لتربية الأحياء المائية كجزء من التحرك باتجاه مبادرات النمو الأزرق؛ وتقديم الدعم للعمليات العالمية المتعلقة بالأنواع المهددة بالانقراض والتنوع البيولوجي؛ وصياغة برنامج إقليمي للأمن الغذائي والتغذوي للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهندي.

٣٩ – وواصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المضي في تنفيذ نموذج مسارات القدرة على مواجهة الطوارئ، ميسرا إدماج التخطيط للقدرة على الصمود في قطاعات متعددة للهياكل الأساسية المادية وغير المادية للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمثل هذا النموذج نهجا فريدا إزاء معالجة القدرة على الصمود في سياق جميع الأطر العالمية الرئيسية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث.

٤٠ – وقام الاتحاد الدولي للاتصالات بتنفيذ عدد من المشاريع والبرامج من أجل زيادة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتم التركيز على تحقيق استفادة الجميع من خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتحسين الاتصالات في حالات الطوارئ، ووضع سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأنظمة والتشريعات المناسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما في تحرير السوق في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وتطوير النطاق العريض. وواصل الاتحاد الدولي للاتصالات مساعدة الأفرقة الوطنية للاستجابة لحوادث أمن الفضاء الإلكتروني في بربادوس وجامايكا. وتعمل هذه الأفرقة على تعزيز أمن الفضاء الإلكتروني بالكشف عن التهديدات وإدارة الاستجابة للهجمات الإلكترونية في الوقت المناسب.

٤١ – واعتمدت اليونسكو خطة عمل للدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار خبرتها الفريدة المتعددة التخصصات في العلوم الطبيعية والثقافة والتعليم والعلوم الاجتماعية والاتصالات والإعلام. وتشمل الخطة التي وضعت بالتشاور مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، الإجراءات والخطط والاستراتيجيات والأهداف الرئيسية بما يتفق مع الأولويات المحددة في مسار ساموا. وتشمل المبادرات الأخرى الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهة المخاطر في المحيطات والمناطق الساحلية، والحد من مواطن الضعف الاجتماعية وزيادة القدرات على الاتصال الإلكتروني في أوقات الأزمات.

٤٢ – وركزت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على تطوير مصادر الطاقة المستدامة والميسورة التكلفة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتوسع في فرص الاستثمار، وتنمية المشاريع الصغيرة

(١٥) بدأ نفاذ الاتفاق في تموز/يوليه ٢٠١٦.

والمتوسطة، وتعزيز بناء القدرات المؤسسية، وتعزيز القدرة التنافسية الصناعية. وأبرزت أنشطتها في مجال التعاون التقني أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتشجيع الشباب على مباشرة الأعمال الحرة وتوظيفهم عن طريق كفالة مشاركتهم في مختلف القطاعات الصناعية، وتوفير بناء القدرات والتعليم والتدريب. وتشمل الأمثلة المحددة للتعاون التقني وضع برنامج منهج ريادة المشاريع في المدارس الثانوية في كابو فيردي ودعم تنفيذ اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق في جزر القمر.

٤٣ - وقامت مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية بتزويد المبتكرين في الدول الجزرية الصغيرة النامية بإمكانية الحصول على المعلومات التقنية المحلية العالية الجودة والخدمات ذات الصلة، مما ساعدهم على إنشاء حقوق ملكيتهم الفكرية وإدارتها وحمايتها. وقدمت المنظمة العالمية للملكية الفكرية الدعم للجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي لوضع استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية تشجع وتيسر إنشاء الملكية الفكرية على الصعيد الوطني وتطويرها وإدارتها وحمايتها. ويساهم هذا الدعم في إنشاء وتوطيد بيئة ملائمة للابتكار. وما فتئت المنظمة العالمية للملكية الفكرية تتناول مسألة استدامة الأعمال التجارية الزراعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، سعيا لحفز إنشاء مؤسسات خاصة في قطاع الزراعة من خلال توفير التدريب للمنتجين والمشاريع التجارية الأخرى في القطاع الزراعي، بغية تعزيز مهاراتهم وزيادة معرفتهم بأهمية نظام الملكية الفكرية لتنمية هذا القطاع. ويسلم مشروع السوق التفاعلية للبرنامج الأخضر للمنظمة العالمية للملكية الفكرية بالحاجة إلى الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا لتوفير حلول للتحديات التي تطرحها التنمية المستدامة.

٤٤ - وواصلت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تنفيذ مشاريعها/برامجها ومواردها الحالية، بما في ذلك مبادرة نظم الإنذار المبكر بالمخاطر المناخية، والمشاريع التوضيحية للتنبؤ بالغمر الساحلي، وبرنامج لتنفيذ الإطار العالمي للخدمات المناخية على الصعيدين الإقليمي والوطني، وبرنامج لبناء القدرات المناخية الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي، ومشروعً بشأن ''الخدمات المناخية الهادفة للحد من الضعف في هايتي''. وتقدم هذه المبادرات للدول الجزرية الصغيرة النامية الدعم في زيادة قدرتها على مواجهة الأحداث المتصلة بالطقس والمناخ. ويسمح دعم هذه المشاريع بتنسيق الاستثمارات وتخطيط نظم الإنذار المبكر على نحو أكثر تكاملا.

٤٥ - وتساعد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الدول الجزرية الصغيرة النامية على زيادة التكامل الإقليمي، والاستفادة من المنتجات والخدمات التي تتميز بها، والتصديق على الاتفاقات التجارية، وتحسين تيسير التجارة وبناء القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص ومقرري السياسات على الاستفادة من الفرص التجارية. ويساعد برنامج الحلول الإلكترونية الشركات والأعمال التجارية على فهم التجارة الإلكترونية على نحو أفضل وعلى تجاوز العقبات التي تعترض التجارة في البضائع والخدمات على شبكة الإنترنت.

٤٦ - وقام مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في منطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع اليونيسيف، بتطبيق نهج مراع للمنظور الجنساني وللأطفال في برامج الحماية الاجتماعية، كان من إحدى نواتجه وضع مشروع قانون الحماية الاجتماعية في أنتيغوا وبربودا. ويسعى مشروع القانون إلى تحسين وتحديث الإطار التشريعي للحماية الاجتماعية في ذلك البلد وفقا للإطار المعياري لمبادئ حقوق الإنسان.

٤٧ - وتم الترحيب في الاجتماعات المتعاقبة التي عقدتها مؤتمرات الأطراف في كل من اتفاقيات بازل وروتردام وستوكهولم في الفترة الممتدة من ٢٤ نيسان/أبريل إلى ٥ أيار/مايو ٢٠١٧، بخطة للمساعدة التقنية (٢٠١٨-٢٠٢١) لتنفيذ هذه الاتفاقيات. ويتمثل أحد المبادئ التوجيهية لهذه الخطة في تيسير تعبئة الموارد المالية والتقنية والتكنولوجية والخبرات المتوافرة وتسخيرها لدعم البلدان النامية الأطراف، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٨ - وتسترشد أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري في منطقة المحيط الهادئ بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. ويعرض إطار العمل الذي وقعته حكومات ١٤ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، الاستجابة الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة للتحديات الإنمائية والأولويات الوطنية لهذه الدول في خمسة من مجالات النواتج وهي: الإدارة البيئية، وتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث؛ والمساواة بين الجنسين؛ والنمو الاقتصادي الشامل للجميع والحد من الفقر؛ والخدمات الأساسية (الصحة والتعليم)؛ والحكم الرشيد وحقوق الإنسان. وأسفرت المواءمة بين أولويات الأمم المتحدة في هذه المجالات عن إنشاء مجلس فيجي المعني بقدرة الأعمال التجارية على مواجهة الكوارث، وهي آلية تتيح للقطاع الخاص التعاون بشكل منتظم مع الشركاء والحكومات بشأن سبل الحد من المخاطر الناجمة عن الأخطار الطبيعية، والتأهب والاستجابة للكوارث.

٤٩ - ويشمل تعاون صندوق النقد الدولي مع الدول الجزرية الصغيرة النامية مجالات المراقبة، والدعم البرنامجي، وأنشطة تنمية القدرات. ويسترشد الصندوق بمذكرة إرشادية (محدثة في عام ٢٠١٧) تسلط الضوء على الخصائص الاقتصادية الفريدة للدول الجزرية الصغيرة النامية والعوائق التي تواجهها تلك الدول، وتوفر التوجيه العملي بشأن مشاركة الصندوق. كما نفذ الصندوق عدة دراسات تجريبية في الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن المسائل الشاملة أو المسائل الناشئة، تستهدف مجالات معينة من الاحتياجات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولتلبية احتياجات الدول الصغيرة من التمويل، أقر مجلس الصندوق زيادة ٥٠ في المائة على حدود إمكانية الحصول على موارد الصندوق الميسرة وزيادة الحدود السنوية للحصول على موارد برنامج التسهيل الائتماني السريع وأداة التمويل السريع من ٣٧,٥ في المائة إلى ٦٠ في المائة من الأنصبة الجديدة للأعضاء الذين يواجهون كوارث حادة، حيث تعادل الأضرار المقيمة أو تتجاوز ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولا يزال دعم صندوق النقد الدولي للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال تنمية القدرات والمساعدة التقنية مهماً.

٥٠ - وما فتئت المنظمة الدولية للهجرة تركز عملها على العوامل البيئية والمناخية وما لها من آثار سلبية على الهجرة. ويشمل ذلك تقديم الدعم إلى عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ لتحقيق ما يلي: وضع أطر للسياسات الوطنية التي تركز على حماية النازحين والمجتمعات المضيفة؛ ووضع خطط عمل نموذجية للتصدي للهجرة؛ وبناء قدرات المجتمعات المحلية المتضررة من تغير المناخ؛ ووضع أنشطة للحد من مخاطر الكوارث؛ والاضطلاع ببحوث ميدانية لدعم إعداد التقارير الوطنية المتعلقة بقابلية التأثر بتغير المناخ والهجرة.

٥١ - وتعكف أمانة الكومنولث على دراسة جدوى استخدام قابلية التضرر كمعيار للحصول على التمويل التساهلي، والقيام بدراسة استطلاعية في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ لبحث ما إذا كانت الاستراتيجيات الإنمائية الحالية تضع هذه المناطق على طريق تحقيق الاستدامة وتنفيذ مشروع لتحديد أنماط القدرة على الصمود عنوانه ''بناء قدرة الدول الصغيرة على الصمود''.

٥٢ - ووفرت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة أدوات معرفية وخدمات ومنبر للتعاون (مبادرة المنارات) لتيسير تخطيط وتنفيذ حلول الطاقة المتجددة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتمتع بعضوية المبادرة ٣٦ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهي تدعم عمليات تقييم الموارد، ودراسات تكامل الشبكة، وخطط التحول في مجال الطاقة وأنشطة بناء القدرات في جميع مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتعتبر منهجية المسح السريع (Quickscan) جزءا لا يتجزأ من المبادرة، وهي منهجية بسيطة ولكنها قوية، وتهدف إلى تقييم مدى استعداد الدول الجزرية الصغيرة النامية لنشر مصادر الطاقة المتجددة في قطاع الطاقة الكهربائية و ''المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمسائل المتصلة بالشبكات الكهربائية'' فيما يتعلق بإدماج مصادر متعددة للطاقة المتجددة في الشبكة.

٥٣ - وتشمل الأنشطة التي تضطلع بها حكومة ناورو تنفيذ مخطط الأسر المعيشية المعنون، ''تعزيز تعبئة الموارد المحلية'' عن طريق توسيع قاعدة الإيرادات الحكومية والإصلاحات الضريبية، وكفالة الاستدامة المالية، من خلال إنشاء ''الصندوق الاستئماني لناورو عبر الأجيال'' والاستثمار فيه، والاستثمار في الهياكل الأساسية للتعليم، ومعالجة مسألة تغير المناخ، والحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري وتحديد أهداف الطاقة المتجددة.

٢ - تعميم مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠ في أطر التنمية والتعاون

٥٤ - يلقي هذا الفرع الضوء على الأنشطة والمبادرات التي تهدف إلى إدماج أو تعميم مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠ في السياسات الإنمائية الوطنية والإقليمية وأطر التعاون. وهو يستجيب للفقرات ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ من قرار الجمعية العامة ٧١/٢٢٥.

٥٥ - وقد عمم الأونكتاد مسار ساموا في عمله المتعلق بالنقل واللوجستيات التجارية، وعلى نطاق ركائز عمله الثلاث، بما في ذلك البحث والتحليل، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات، بالإضافة إلى أنشطة تحقيق توافق الآراء. وقد تم وضع نموذج معنون ''التحول نحو النقل البحري منخفض الكربون - حلول مستدامة للنقل البحري للدول الجزرية الصغيرة النامية: دراسة الحالات الإفرادية لبلدان جزر المحيط الهادئ''، وذلك لتقديم المعلومات عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة لمقرري السياسات الذين يسعون إلى تحويل النقل البحري إلى خيارات منخفضة الكربون.

٥٦ - وتم اعتماد الخطة الحضرية الجديدة التي تُعنى بجملة أمور منها تحديات التنمية الحضرية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) المعقود في كيتو، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (انظر قرار الجمعية العامة ٧١/٢٥٦، المرفق).

٥٧ - وواصلت استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث عملها في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية لتعميم مراعاة إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث (القرار ٦٩/٢٨٣، المرفق الثاني) على الصعيد الوطني عن طريق وضع استراتيجيات وخطط للحد من مخاطر الكوارث وإعداد مؤشرات إطار سنداي. وعلى الصعيد دون الإقليمي، تم وضع استراتيجيات كالاستراتيجية الإقليمية للإدارة الشاملة وإطار البرمجة للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤ لمنطقة البحر الكاريبي، وتمت مواءمتها مع الأولويات والأهداف العالمية المنصوص عليها في إطار سنداي.

٥٨ - ويستمد دعم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، دفعه من قرارها ٤/٧١ المعنون: ”تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)“ الذي يطلب إلى اللجنة أن تقوم بجملة أمور منها مساعدة تلك الدول على تطوير قدراتها ومؤسساتها الوطنية، وعلى أن يكون لها صوت وتمثيل أقوى في العمليات الإقليمية والعالمية ورصد متابعة وتنفيذ مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠. كما تشارك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في وضع استراتيجية الأمم المتحدة للمحيط الهادئ للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، التي تستعمل ٣٦ مؤشرا من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة كمقياس لنجاحها.

٥٩ - ويجري الاضطلاع بالجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتنفيذ مسار ساموا وأهداف التنمية المستدامة عن طريق اللجنة الاستشارية التقنية التابعة لآلية التنسيق الإقليمية التابعة لها، من أجل تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل برنادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، قامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، باستضافة حلقة عمل إقليمية لاستكشاف القضايا والاستراتيجيات الكفيلة بإدراج أهداف التنمية المستدامة في أطر السياسة العامة والتخطيط للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي. وتدعم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التنفيذ من خلال التعاون التقني المباشر وتيسير الحوار من أجل إيلاء الأولوية للتقدم نحو التنفيذ ورصده.

٦٠ - وتُسهم برامج اليونيسيف المتعددة البلدان في الجوانب المتعلقة بالطفل من مسار ساموا. وتتضمن هذه البرامج أطر النتائج المتكاملة مع مؤشرات محددة، وخطوط أساس، ومؤشرات للأهداف والتقدم التي يُبلغ عنها كل سنة. وعند وضع البرامج القطرية، تتشاور اليونيسيف مع الجهات الوطنية والإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة لكفالة الاتساق مع أولوياتها بالإضافة إلى الاتساق مع جدول الأعمال العالمي بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية وأهداف التنمية المستدامة.

٦١ - ويسترشد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببرنامجه الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ الذي يعترف بالحالة الخاصة لتنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية والحاجة إلى حلول مصممة خصيصا لتحقيق التنمية. ويجري حاليا وضع خطة استراتيجية جديدة (للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١). ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد الإقليمي، على نحو وثيق مع المنظمات الإقليمية من أجل إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة. ويجري وضع وثيقة البرنامج دون الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ وستركز على عدد من مجالات مسار ساموا ذات الأولوية. وعلى الصعيد الوطني، يقدم برنامجُ الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادي من أجل إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة وكفالة تحقيق انسجام أكبر بين خططها الإنمائية وميزانياتها الوطنية وبين الغايات المنصوص عليها في هذه الأهداف.

٦٢ - وتستند وثيقة البرنامج دون الإقليمي (للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١) لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالنسبة لمنطقة البحر الكاريبي إلى إطار الأمم المتحدة المتعدد الأقطار للمساعدة الإنمائية، وتسترشد بأهداف التنمية المستدامة ومسار ساموا والخطة الاستراتيجية للجماعة الكاريبية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. كما قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لبعض الدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في منطقة المحيط الهادي لمواءمة خططها الإنمائية الوطنية مع مسار ساموا وأهداف التنمية المستدامة.

٦٣ - وأعلنت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) عن تنفيذ برنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية خلال الدورة الأربعين لمؤتمرها العام في تموز/يوليه ٢٠١٧. ووردت الدعوة الموجهة إلى منظمة الفاو لتيسير وضع برنامج العمل العالمي في الفقرة ٦١ من مسار ساموا. وأعربت الجمعية العامة عن ترحيبها بالجهود المبذولة لوضع البرنامج في الفقرة ٧ من قرارها ٢٢٥/٧١. وكجزء من الجهود المتواصلة التي تبذلها الفاو لتنفيذ البرنامج، قامت بوضع مبادرة أقاليمية بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية بإسهامات من المكاتب الإقليمية.

٦٤ - وقام الاتحاد الدولي للاتصالات بإدماج مسار ساموا في جميع برامجه وأنشطته، في حين قامت اليونيسكو بإنشاء عملية تصاحب وضع وتنفيذ برنامج عملها للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق تنميتها المستدامة، على الأصعدة المحلي والوطني والإقليمي بالتعاون مع شبكاتها وشركائها في جميع أنحاء العالم.

٦٥ - وتهدف استراتيجية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الأجل الطويل من أجل التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع إلى تسخير جميع الإمكانات التي تتيحها مشاركة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة والرخاء الدائم للجميع. ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عازمة على تقديم مساعدتها إلى حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية، نظرا لأن هذه البلدان ذُكرت بشكل واضح في برنامجها ووثيقة ميزانيتها وفي الإطار البرنامجي المتوسط الأجل.

٦٦ - وتتصدى مشاريع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لمعالجة التحديات المتعلقة بالظواهر الجوية الشديدة والمناخ والمياه وتسعى إلى إمداد الدول الجزرية الصغيرة النامية بالقدرات والمعدات اللازمة للتوفُّق في التنبؤ بالأحداث وإصدار تحذيرات قائمة على تحديد الأثر للسماح للعامة بالتصرف أو برد الفعل على نحو مناسب. وتبُذل الجهود من أجل زيادة المشاركة في آليات التنسيق القائمة على الصعيد القُطري حتى يتسنى تحقيق المواءمة بين خطط الدوائر الوطنية المعنية بالأرصاد الجوية والهيدرولوجية وبين الأطر الاستراتيجية للأمم المتحدة والأطر الاستراتيجية الوطنية.

٦٧ - ويتواءم برنامج هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، كما هو الحال مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تعمل في المحيط الهادي، بشكل مباشر مع أهداف التنمية المستدامة. وهو يكفل مواءمةَ جميع مؤشرات إطار نتائج استراتيجية الأمم المتحدة الجديدة للمحيط الهادئ للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مع أهداف التنمية المستدامة ورصدها من جانب البلدان والأقاليم الجزرية ذاتها في المحيط الهادئ. ويتعاون المكتب المتعدد البلدان في منطقة البحر الكاريبي التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مع البرنامج الإحصائي للجماعة الكاريبية لوضع مؤشرات المساواة بين الجنسين للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي تمكنها من تقديم تقرير عن مسار ساموا وأهداف التنمية المستدامة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٦٨ - ويستند إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ لمنطقة المحيط الهادئ الذي يعتبر إطارا إقليميا متعدد البلدان لمساعدة الأمم المتحدة المقدمة إلى الدول الأعضاء في منطقة المحيط الهادئ إلى أولويات التنمية الإقليمية والوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة. ويُستكمل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ٢٠١٣-٢٠١٧ بخطة العمل متعددة البلدان

لمنطقة المحيط الهادئ التابعة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وخطة العمليات لتنفيذ ١٤ مصفوفة لنواتج كل بلد على حدة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تكون مصممة حسب أولويات كل بلد من البلدان. ويتلاءم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على نطاق واسع مع الأولويات الإقليمية بصيغتها المحددة في إطار التعاون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ، وتتفق أطر نتائجه اتفاقا تاما مع مسار ساموا ويمثل شراكات حقيقية ودائمة، وخاصة على الصعيد القُطري.

٦٩ - ويتواءم العمل الذي يضطلع به مكتب منسق الشؤون الإنسانية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن التأهب لحالات الطوارئ ومشاركة السياسات في مجال القدرة على الصمود في مواجهة مخاطر الكوارث، تواؤما كاملا مع أهداف التنمية المستدامة وإعلان سنداي والاستراتيجية الإقليمية التي تم اعتمادها في المؤتمر الوزاري الآسيوي بشأن الحد من مخاطر الكوارث، المعقود في نيودلهي عام ٢٠١٦. وتُعد شبكة المكاتب القطرية والمكاتب الفرعية التابعة للمنظمة الدولية للهجرة في عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، مسؤولة عن تحليل قضايا الهجرة الوطنية والاتجاهات الناشئة والتخطيط للمشاريع والبرامج ووضعها وتنفيذها. ويُدرج مسار ساموا وأهداف التنمية المستدامة على نحو كامل في هذه الخطط والبرامج والمشاريع.

٧٠ - وترمي الخطة الاستراتيجية الجديدة لأمانة الكمنولث للفترة ٢٠١٧/١٨-٢٠٢٠/٢١ إلى تحقيق نتائج تتلاءم مع تحقيق ١٢ هدفا من أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧، بما يكفل أن تؤدي البرامج وتقديم المساعدة التقنية إلى تعزيز الخطط الوطنية للدول الأعضاء لتحقيق أولوياتها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة عن طريق التخطيط الذي يرتكز بدرجة أكبر على الأدلة ويقوم على المشاركة والرصد والتقييم. كما ترمي الخطة إلى تحقيق اتساق أكبر للبرمجة على الصعيدين الوطني والإقليمي وإنشاء شراكات وشبكات وطنية وإقليمية. ويتسق برنامج عمل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بأكمله مع الهدف ٧، بما يكفل حصول الجميع على الطاقة بكلفة ميسورة وعلى نحو موثوق ومستدام ومعاصر ومع خطة عام ٢٠٣٠.

٧١ - وقررت حكومة ناورو، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إجراء مشاورات على الصعيد القُطري في عام ٢٠١٧ مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل زيادة الوعي بأهداف التنمية المستدامة، وإضفاء الطابع المحلي على خطة عام ٢٠٣٠ وإدماجها في التخطيط الوطني وعمليات الميزنة. وعلى الصعيد الإقليمي، يجري وضع خارطة الطريق إقليمية بشأن أهداف التنمية المستدامة للقيام برصد مشترك للتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإطار التعاون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ، وتنفيذ مسار ساموا، ويُتوقع أن تحظى بتأييد قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

جيم - ربط مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠ بالعمليات العالمية

٧٢ - تتطرق هذه الفقرة الفرعية، كما هو مبين في مسار ساموا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلى كيفية تناول أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية أو إيلائها الاهتمام اللازم في مؤتمرات وعمليات الأمم المتحدة الهامة ذات الصلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكيفية الاستجابة للمشاعر التي تم التعبير عنها في الفقرات ٥، و ١١، و ١٤ من قرار الجمعية العامة ٧١/٢٢٥.

٧٣ - وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدعم إلى حكومة جزر البهاما لاستضافة ندوة بعنوان ”تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومسار ساموا في الدول الجزرية الصغيرة النامية: تجهيز المؤسسات العامة وتعبئة الشراكات“ في ناسو، في شباط/فبراير ٢٠١٧[١٦]. وركزت الحلقة الدراسية على كيفية قيام الدول الجزرية الصغيرة النامية بتنظيم المؤسسات الحكومية في كل منها من أجل مواصلة دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما قدمت الإدارة الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي لوضع مجموعة أولية من المؤشرات الأساسية ضمن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الفئة الأولى/الثانية التي أقرها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وفي إطار السعي لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة (مؤتمر المحيطات)؛ قامت وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي للأمم المتحدة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومكتب الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بتنظيم اجتماع تحضيري للدول الجزرية الصغيرة النامية في جيجو، بجمهورية كوريا في آذار/مارس ٢٠١٧[١٧]، لإتاحة الفرصة لتلك الدول للمناقشة وتبادل الأفكار بشأن كيفية تقديم أولوياتها في مؤتمر المحيطات.

٧٤ - وأنجز مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى الشامل لمدى تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لعام ٢٠١٦[١٨]، حيث تم طرح عدد من القضايا المرتبطة بالدول الجزرية الصغيرة النامية بما في ذلك قابلية التضرر من تغير المناخ وتدريج أقل البلدان نموا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وخلال الموئل الثالث، قام المكتب وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وتحالف الدول الجزرية الصغيرة، بتنظيم اجتماع رفيع المستوى عن قدرة المناطق الحضرية على التكيف والتنمية الحضرية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية لمعالجة تنوع القضايا الحضرية وتقديم التوجيه عن أفضل الوسائل التي يمكن بها أن تحسن الدول الجزرية الصغيرة النامية مستوى تكيف واستدامة مستوطناتها البشرية.

٧٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، استضافت استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث الدورةَ السادسة للمنتدى الإقليمي الأفريقي في موريشيوس التي أسفرت عن وضع برنامج عمل لتنفيذ إعلان سنداي في أفريقيا[١٩]. وكان من أبرز أحداث المؤتمر دورة استثنائية بشأن الوعي بالأمواج السنامية. وعُقدت الدورة السنوية لمنتدى المحيط الهادئ لإدارة مخاطر الكوارث في سوفا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وأكد البيان الختامي للاجتماع من جديد على الالتزام السياسي للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادي بإعلان سنداي للحد من مخاطر الكوارث وإطاره الإقليمي للتنمية القادرة على الصمود في منطقة المحيط الهادئ، مع تعهد الدول بتكثيف جهودها ومواصلة تكاملها لتعزيز القدرة على مواجهة المخاطر.

(١٦) انظر https://sustainabledevelopment.un.org/?page=view&nr=2116&type=13&menu=1634.

(١٧) انظر www.unosd.org/index.php?page=view&type=13&nr=78&menu=177.

(١٨) انظر http://unohrlls.org/midterm-review-ipoa.

(١٩) انظر http://www.unisdr.org/we/inform/events/49455.

٧٦ - يعتبر موئل الأمم المتحدة جهة التنسيق بمنظومة الأمم المتحدة، المعنية بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، التي تمثل الوثيقة الختامية الصادرة عن الموئل الثالث (انظر قرار الجمعية العامة ٧١/٢٥٦، المرفق). وتشير الخطة بشكل محدد إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في الفقرات ٦ و ١٩ و ٦٤ و ١١٤ (ج). ويولى الاهتمام بشكل خاص للتصدي للتحديات الفريدة والناشئة للتنمية الحضرية التي تواجه هذه الدول.

٧٧ - وواصل المقر الإقليمي الفرعي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في منطقة البحر الكاريبي، الدعوة إلى التصدي للتحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية وإلى الاهتمام بأولوياتها في اجتماعاتها وعملياتها الإقليمية، كاجتماع المائدة المستديرة الإنمائي لمنطقة البحر الكاريبي وفي لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي. وتعبر هذه الجهود عن الالتزام المتواصل من جانب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتوفير آلية تيسر تبادل الأفكار بما يدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها في منطقة البحر الكاريبي.

٧٨ - وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم للجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي لإجراء مشاورات دون إقليمية في جامايكا، في إطار توافق آراء مونتفيديو وأهداف التنمية المستدامة، ركزت على مسائل السكان والتنمية. وعقدت منظمة الأغذية والزراعة سلسلة من المشاورات التي ساهم فيها الشركاء وأصحاب المصلحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية بآرائهم لكفالة اتسام العملية التشاورية من أجل صياغة برنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية بالشمول قدر الإمكان، وأن تتاح لكل شريك فرصة المساهمة في تنفيذها بناء على ما يتمتع به من مزايا نسبية. وترى اليونسكو أن المسائل المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية تمثل أولوية، وأن جميع عملياتها الداخلية ذات الصلة قد صُممت بحيث تشمل هذه المسائل. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحديد التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية كمجال ذي أولوية في الوثائق الاستراتيجية التي وافق عليها مجلس إدارة اليونسكو (الاستراتيجية المتوسطة الأجل، والبرنامج والميزانية، وخطة العمل، واستراتيجية مواجهة تغير المناخ، وغيرها). ومُنحت تلك الدول وضعا ذا أولوية في جميع القطاعات البرنامجية في المنظمة، كلما كان ذلك ممكنا.

٧٩ - وتنفذ مساهمة اليونيدو في تحديد شكل المناقشات العالمية بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال مهمتها المتمثلة في تنظيم مختلف المنتديات العالمية تحت رعايتها، وهي: المؤتمر العام لليونيدو، والاجتماع الوزاري السنوي لأقل البلدان نموا، ومنتدى فيينا للطاقة. وتركز خطة التنمية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية على تمكين أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية وتنمية قدراتها على استخدام الملكية الفكرية كعامل مساهم في بناء اقتصاداتها.

٨٠ - وقدمت المنظمة العالمية للملكية الفكرية دعما تمويليا لعدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ لتمكينها من المشاركة في لجنتها الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفنون الشعبية. وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إيلاء الأولوية للمسائل والشواغل الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في مؤتمراتها وعملياتها المواضيعية أو الإقليمية بينما قامت أمانات اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم في الوقت ذاته، بإدراج شواغل هذه الدول وأولوياتها في عملياتها المتعلقة باتخاذ القرارات.

٨١ - وقدمت الوكالات الأعضاء في فريق الأمم المتحدة القطري في منطقة المحيط الهادئ دعما فعالا للإدماج الموضوعي لأصوات دول المحيط الهادئ في المناقشات والعمليات العالمية، بما في ذلك في جملة أمور، دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية المتأثرة بالمناخ في منطقة المحيط الهادئ في استعداداتها التحضيرية للدورتين الثانية والعشرين والثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتنسيق المشاورات الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، وإطار التنمية القادرة على الصمود في منطقة المحيط الهادئ، فضلا عن وضع الصيغة النهائية لأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها. كما قدم الفريق، بالتعاون مع تحالف المحيط الهادئ ومنتدى جزر المحيط الهادئ والمنظمات الإقليمية الأخرى ذات الصلة، الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ في مشاوراتها الإقليمية واستعداداتها التحضيرية لمؤتمر المحيطات.

٨٢ - ويقدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الدعم إلى ممثلي الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، بمن فيهم المسؤولون عن إدارة الكوارث على الصعيد الوطني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لحضور الاجتماعات والفعاليات والعمليات الإقليمية ودون الإقليمية. وتعتبر المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الدول الجزرية الصغيرة النامية واحدة من أولوياتها الرئيسية، وتقوم بدمج مصالحها والمسائل المتعلقة بها في جدول أعمال الفعاليات والمؤتمرات التي تنظمها عند الاقتضاء. وتركز نسبة كبيرة من المشاريع الجديدة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية على تلك الدول، أو تتضمن مكونا معنيا بهذه الدول. ويوفر صندوق النقد الدولي في اجتماعه السنوي والربيعي للدول الجزرية الصغيرة النامية، الأماكن والفرص، كالمناسبات الرفيعة المستوى المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، لمناقشة مبادرات الصندوق فيما بينها، مع إدارة الصندوق وموظفيه، ومع أصحاب المصلحة الآخرين. كما إن لدى صندوق النقد الدولي فريق عامل دائم معني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، يناقش مسائل السياسات وأفضل الممارسات على مستوى الإدارات ويدير موقعا شبكيا لتبادل المعارف بين الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٨٣ - وتبرز مؤتمرات المنظمة الدولية للهجرة واجتماعاتها وعملياتها المتصلة بالمناخ والبيئة، مواطن الضعف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتمثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي لديها اهتمام محدد بمواطن الضعف في مجال المناخ والهجرة، نسبة كبيرة من الدول الأعضاء التي انضمت مؤخرا إلى المنظمة. وتستضيف أمانة الكمنولث المؤتمر العالمي الذي يعقد كل سنتين بشأن الدول الصغيرة، الذي يتبادل فيه أصحاب المصلحة الرئيسيون من البلدان الأعضاء في رابطة الكمنولث وغيرها، الممارسات الجيدة ويناقشون أولويات الدول الصغيرة وخطة عملها. كما تنفذ الرابطة برنامج عمل مكرس للدول الصغيرة في المجالات الواسعة النطاق التي تتمثل في بناء القدرة على الصمود، وبحوث السياسات، وبناء القدرات، والدعوة العالمية.

ثالثا - الرصد والمتابعة

٨٤ - في الفقرتين ١٢٢ و ١٢٣ من مسار ساموا، دعا قادة العالم الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية التابعة لهما إلى القيام برصد التنفيذ الكامل لبرنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس ومسار ساموا، بما في ذلك من خلال أطر الرصد للجان الإقليمية، وأشاروا إلى أن الجمعية العامة والمجلس، وكذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يُعقد تحت رعايتهما ستكرس وقتا كافيا لمناقشة تحديات التنمية المستدامة التي تواجه الدول الجزرية

الصغيرة النامية من أجل تعزيز المشاركة وتنفيذ الالتزامات. ويقدم هذا الفرع سردا لأنشطة الرصد والاستعراض والمتابعة المنفذة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ألف – المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧

٨٥ – استجابة للفقرة ١٦ من قرار الجمعية العامة ٧١/٢٢٥، كُرست الدورة التاسعة من الجزء المتعلق بالاستعراض المواضيعي من المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧ بكاملها للنظر في المسائل الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة في هذه الدول، هناك ضرورة للالتزام على أعلى المستويات السياسية، على أن يكون هذا الالتزام مدعوما بالتشاور والتعاون السياسي على نطاق واسع عبر التحالفات التقليدية. ويجب أن تكون في صميم هذه العملية قيادة قادرة على إحداث تحول وعلى توجيه جميع القطاعات بطريقة استراتيجية. ويعد تعميم مسار ساموا وأهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، على نحو يشمل الأطر والميزانيات المتوسطة الأجل، أمرا بالغ الأهمية لتعزيز امتلاك زمام خطة ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني وكفالة تحقيق أوجه التآزر الإيجابية. ومن الضروري بناء القدرات في جميع القطاعات، ولا سيما في مجال جمع البيانات واستخدامها، وكذلك تبادل المعلومات العامة من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة وبناء الثقة. وقد اتضح ذلك أيضا من خلال تدخل وزير العمل والضمان الاجتماعي في جامايكا على موقع ”رؤية جامايكا لعام ٢٠٣٠“ على الإنترنت (www.vision2030.gov.jm). ولا يزال العبء والخطر اللذين تفرضهما الأمراض المعدية وغير المعدية، من الشواغل الخطيرة على الصعيد العالمي، ومن أكبر التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في القرن الحادي والعشرين. ومن أمثلة التنفيذ الناجح لطلب مقدم في إطار مسار ساموا، قدمت منظمة الأغذية والزراعة تقريرا إلى الاجتماع عن محتوى برنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية الذي بدأ تنفيذه مؤخرا في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمثل هذا البرنامج إطارا يمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية وشركائها أن تعمل من خلاله على تصميم وتنفيذ إجراءات أكثر اتساقا لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية. وبالإضافة إلى ذلك، وكمبادرة تعاونية بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، شاركت حكومة سنغافورة ووحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة في استضافة مأدبة غداء خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية لعرض الدعم الإقليمي والعالمي الحالي الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة في إطار تحضيرها للاستعراضات الوطنية الطوعية.

باء – الاستعراضات الوطنية الطوعية

٨٦ – تطوعت دولتان من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهما بليز وملديف، لإجراء استعراضات وطنية أثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٧. وقد أحرزت بليز[٢٠] تقدما كبيرا في الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية. وتسترشد عملية تخطيط التنمية الطويلة الأجل حاليا بوثيقة ”أفق عام ٢٠٣٠: إطار التنمية الوطنية في بليز للفترة ٢٠١٠-٢٠٣٠“. وتشمل الأولويات الاستراتيجية لبليز بحلول عام ٢٠٣٠، الحكم الديمقراطي لتحقيق الإدارة العامة الفعالة والتنمية المستدامة، والتعليم؛ وقدرة الاقتصاد على الصمود ومواطنين أصحاء وبيئة صحية. وبالاستناد إلى هذه

(٢٠) انظر https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=30022&nr=483&menu=3170.

الخطة الإنمائية الطويلة الأجل ومن أجل توجيه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، اعتمدت بليز استراتيجية النمو والتنمية المستدامة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وهذه الاستراتيجية عبارة عن نهج متكامل ومنظم يستند إلى مبادئ التنمية المستدامة ويسعى إلى إسناد دور استباقي للدولة، والوصول إلى الأسواق العالمية وتنفيذ سياسات اجتماعية مبتكرة.

٨٧ - وتواجه ملديف تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة، شأن معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية[٢١]. وتتفاقم هذه التحديات بفعل آثار تغير المناخ وهشاشتها إزاء الصدمات الداخلية والخارجية على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي انعزالها الجغرافي وتشتت سكانها وارتفاع تكاليف المعاملات إلى ضعف احتمالات تحقيق وفورات الحجم. وعلى الرغم من هذه التحديات، أحرز البلد تقدما كبيرا في مجالات القضاء على الفقر المدقع، وتحقيق التعليم والرعاية الصحية للجميع، وحماية التنوع البيولوجي الأرضي والبحري. ومع ذلك، يلزم بذل جهود إضافية في مجالات كتمكين المرأة، وتعزيز آليات الحكم والعدالة، وتقليل التفاوت الاقتصادي، وتحقيق أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج من أجل كفالة عدم تخلف أي مواطن ملديفي عن الركب.

جيم - تقرير وحدة التفتيش المشتركة

٨٨ - في الفقرة ١٢٠ من مسار ساموا، طلب قادة العالم إلى الأمين العام أن يكفل، ضمن جملة أمور أخرى، ما يلي: (أ) أن تواصل وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عملا بولايتها في مجال الدعم والخدمات الاستشارية، تحليل حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية وإصدار التقارير عنها؛ (ب) أن يكفل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، عملا بولايته في مجال الدعوة، تعميم مسار ساموا والمسائل المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عمل منظومة الأمم المتحدة وتعزيز اتساق مسائل تلك الدول في عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي، ومواصلة تعبئة الدعم والموارد الدولية من أجل دعم تنفيذ الدول الجزرية الصغيرة النامية لمسار ساموا.

٨٩ - ومنذ الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، اتخذت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية خطوات ملموسة لإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون فيما بينهما. وأنشئت خطوط اتصال منتظمة على مستوى المديرين لكفالة تحسين تنسيق وتخطيط العمل لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية. واعتُمد ترتيب ”تناوب الرئاسة“ لاجتماعات الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ويجري حاليا بصورة منتظمة اتخاذ ترتيبات مشتركة للتحضير للمناسبات الجانبية على هامش المؤتمرات العالمية. وقد أثبت هذا النهج نجاحه كما تَمثل في الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، والموئل الثالث، والدورة الثانية للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث. كما قامت الوحدتان بتحسين التعاون والتمويل المشترك للأنشطة التي تم وضعها لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، كالمؤتمر المعني بالشراكات بين القطاعين العام والخاص للجزر الصغيرة، الذي عقد في أروبا في آذار/مارس ٢٠١٧، والاجتماعات التحضيرية التي عقدتها الدول الجزرية الصغيرة النامية لمؤتمر المحيطات المعني بالهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وواصلت الإدارة والمكتب تقديم الدعم المشترك إلى اللجنة التوجيهية المعنية

(٢١) انظر https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=30022&nr=374&menu=3170.

بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأدى إصدار الدعوات المشتركة الموقعة من كل من رئيس الإدارة ورئيس المكتب، عند تنظيم المناسبات، لمشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى تحسين الشفافية في اتصالاتها مع الدول الأعضاء.

رابعا – خاتمة

٩٠ – ما فتئت منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات والمنظمات ذات الصلة تحرز تقدما في دعم تنفيذ مسار ساموا والتصدي لمعالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية. كما تم تعزيز الروابط بين عملياتها العالمية ومسار ساموا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومع ذلك، لا يزال هناك عمل ينبغي إنجازه.

٩١ – وتعمل الدول الجزرية الصغيرة النامية على النهوض بخطط التنفيذ، وما فتئت تعمل على مواءمة غايات أهداف التنمية المستدامة مع خططها وسياساتها الإنمائية الوطنية. وهذه الدول مدعوة إلى إجراء استعراضات وطنية طوعية كوسيلة لتقييم التقدم المحرز وتحديد الثغرات في التنفيذ. وينبغي في الوقت نفسه، استغلال جميع الفرص المتاحة لتحقيق أوجه التآزر بين خطة عام ٢٠٣٠ ومسار ساموا من أجل تحقيق أقصى فائدة من تنفيذ هاتين الخطتين.